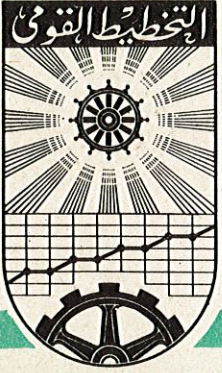


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١١٧٨)

المناهج التحليلية للتضخم

دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)

دكتور / أحمد عبد العزيز الشراوى

أكتوبر ١٩٧٦

” الآراء التي وردت بهذه الدراسة
تعبّر عن وجهة نظر الكاتب شخصيا ”

المحتويات

رقم الصفحة

١

٨

٨

١٤

٢٧

٣٤

٣٥

٠١٠٢ أهمية الدراسة :

٠٢٠٢ هدف الدراسة :

٠٣٠٢ أسلوب وحدود الدراسة :

٠٤٠٢ نتائج الدراسة :

٠٥٠٢ خاتمة الدراسة :

٠٦٠٢ الجداول الاحصائية :

جدول رقم (١) :

تطور متوسط دخل الفرد بالجنيه المصرى بالاسعار الثابتة وبالاسعار
الجارية خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) فى الاقتصاد المصرى °

٣٦

جدول رقم (٢) :

الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٨/٦٧) فى
الاقتصاد المصرى °

٣٧

جدول رقم (٣) :

قياس الفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ -
١٩٧٤) طبقا لمعيار فائض الطلب السحلى °

٣٨

جدول رقم (٤) :

قياس الفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ -
١٩٧٤) طبقا لمعيار فائض المعروض النقدى °

رقم الصفحة

جدول رقم (٥) : قياس الفجوة التمويلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) - الطريقة الاولى .

جدول رقم (٦) : قياس الفجوة التمويلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) - الطريقة الثانية .

جدول رقم (٧) : قياس معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) باستخدام معيار المعروض النقدي .

جدول رقم (٨) : قياس معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) باستخدام معيار اجمالي الائتمان المحلي (الصورة الاولى) .

جدول رقم (٩) : قياس معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) باستخدام معيار اجمالي الائتمان المحلي (الصورة الثانية) .

جدول رقم (١٠) : قياس معدل الضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) .

جدول رقم (١١) : تطور إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) في الاقتصاد المصري .

جدول رقم (١٢) : تطور الميزان التجاري طبقاً لإحصاءات الجمارك في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) .

رقم الصفحة

جدول رقم (١٣) : سلسلة الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وأسعار الواردات ٤٧ عن الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤ - ١٩٧٤) في الاقتصاد المصري .

جدول رقم (١٤) : الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضج م.ع - ٤٨ للأقسام وبعض المجموعات المختارة .

جدول رقم (١٥) : حجم ومعدلات الزيادة السنوية في عدد السكان في كل من ٤٩ حضر وريف مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ .

جدول رقم (١٦) : تطور الاستهلاك النهائي في الاقتصاد المصري خلال ٥٠ الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) .

جدول رقم (١٧) : تطور الانتاجية والاجور بالاسعار الثابتة على المستوى ٥١ القومي خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩) في الاقتصاد المصري .

٥٢ ٠٧٠٢ المراجع .

أهمية الدراسة

١.٢. أهمية الدراسة :

لما كان التضخم (كما سبق ذكره) - كاصطلاح اقتصادي يعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية في دوائر الظاهرة الاقتصادية العامة، سواءً العينية (والتي تتمثل في عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) أو النقدية والمالية (والتي تتمثل في عمليات اصدار وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية والمالية)، بابعادها الموضوعية (والتي تتمثل في الموارد الاقتصادية) والتنظيمية (والتي تتمثل في الوحدات الاقتصادية) - هو ظاهرة عالمية Universal Phenomenon تشترك فيها الدول الرأسمالية دائما (نتيجة لقاعدة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتوزيع ولحرية اتخاذ جميع أنواع القرارات الاقتصادية وبالتالي لغياب التخطيط القومي المركزي) والدول الاشتراكية أحيانا (نتيجة لقصور واطفاء في نظام التخطيط القومي الشامل) وكذلك الدول المتقدمة والدول المتخلفة (أو النامية) على حد سواء ، فان الأمر لا يختلف بالنسبة لجمهورية مصر العربية .

فجمهورية مصر العربية ، باعتبارها :

* دولة نامية تسعى جاهدة لتحقيق معدلات مرتفعة في متوسط دخل الفرد ، الذي يتسم بالانخفاض الشديد (انظر جدول رقم ١ في الملحق الاحصائي) ، عن طريق عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

* دولة تحاول ان تطبق الاشتراكية كنظام اقتصادي يقوم على : تحالف قوى الشعب العامل - نموذج للملكية ذو قطاعات ثلاث (قطاع عام مسيطر - قطاع تعاوني - قطاع خاص) - التخطيط الشامل كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لعمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات .

بدأت تعاني من مشكلة التضخم - شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم تقريباً - بدرجات متفاوتة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (انظر جدول رقم ٢ في الملحق الإحصائي) فالمتبع لهذه الظاهرة تاريخياً في الاقتصاد المصري يجد أن أبعادها العامة يمكن تحديدها كالآتي :

- أ - أن جذورها تمتد إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تعرض الاقتصاد المصري لموجات تضخمية نتيجة اغراقه بتيار متدفق من القوة الشرائية أدى إلى حدوث زيادة طائلة في الطلب على السلع والخدمات بقدر يفوق المعروض منها .
- ب - أنها لم تظهر كمشكله متجسمة وملحوسة تتزايد وطأتها عاماً بعد آخر إلا في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، حيث لجأت الحكومة إلى اتباع سياسة التمويل بالعملة في ميزانية الدولة لمواجهة : العدوان الثلاثي وآثاره ومشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدئ في تنفيذها في شهر يوليو ١٩٦٠ - حرب اليمن ، وكذلك في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ وما نجم عنها من تزايد الانفاق العسكري لمواجهة إعادة بناء القوات المسلحة ، وتزايد الانفاق العام لتدعيم الجبهة الداخلية ولتعويض الخسائر الناتجة من فقدان العديد من وحدات الانتاج وبعض مصاد الدخل مثل : قناة السويس - آبار البترول - السياحة ، الأمر الذي عكس نفسه في فسي توسع الحكومة في استخدام سياسة التمويل بالعجز بالاقتراض من الجهاز المصرفي والاقتراض الخارجي .
- ج - أنها لم تصل إلى حد التفجر إلا في السنوات الأخيرة ، وخاصة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، نتيجة للتراكبات السابقة ولما تتطلبه عمليات إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية الاقتصادية به واعداد القوات المسلحة المستمر من توسع متزايد ومتدفق في الانفاق القومي يفوق بكثير الامكانيات المتاحة .

وبالرغم من ذلك فانه من الملاحظ - بكل أسف - أن مشكله التضخم في مصر لم تحظى بالاهتمام الواجب سواء من ناحية الدراسة أو من ناحية العلاج رغم ما لها من آثار سيئة - معروفة - تهدد عمليات التنمية الاقتصادية والاستقرار والسلام الاجتماعي . ولعل

(*) يمكن اجمالاً أهم هذه الآثار فيما يلي :

- أ - اضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية . فالتضخم ، وما ينجم عنه من تخفيض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار ، يؤدي إلى أن تفقد النقود إحدى وظائفها المشتقة باعتبارها مخزن للقيمة . ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك وينقص بالتالي ميلهم للادخار .
- ب - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية . فالتضخم يؤدي في الغالب إلى اتجاه رؤوس الأموال إلى مجالات النشاط الاقتصادي - سواء في سوق السلع والخدمات أو في سوق عوامل الانتاج أو في سوق الأصول المالية - التي تحقق أقصى ربح ممكن نتيجة لارتفاع الأسعار وبصرف النظر عن مدى فائدتها من عدمه لرفع معدلات نمو الاقتصاد القومي ككل .
- ج - اضعاف القدرة التصديرية . فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وبالتالي انكماش أسواق التصدير لدولة معينة . وكنتييجة لذلك فإن حصيلة ما تملكه تلك الدولة من العملات الأجنبية سوف تقل ، الأمر الذي يضاعف بالتالي قدرتها الاستيرادية . ومن ثم فانه يمكن القول بأن التضخم يعرض موازين مدفوعات تلك الدول لاختلالات جوهريه .
- د - فتح باب المضاربات بأنواعها المختلفة في جميع الأسواق .
- هـ - اختلال التوازن الاجتماعي بين الطبقات والفئات المختلفة . فالتضخم يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة المتولدة مقابل عمل ، على حين زيادة عوائد عوامل الانتاج الأخرى (وخاصة الأرباح والايجارات) . ومن ثم فانه

في هذا المجال أشارك الزميلة كريمة كريم الرأي حينما قالت : (١)

"ان ما يدعوا للدهشة أن الدول الغنية التي يرتفع متوسط الدخل الفردي فيها عنه لدينا أضعافا مضاعفة توجه جزءا معتد به من جهودها الى بحث أسباب وأبعاد التضخم واتخاذ السياسات المناسبة للقضاء عليه ، بينما نكتفى بالوقوف متفرجين نلقى اللوم على ارتفاع الأسعار العالمية من ناحية ونزير من حصص الإعانات في ميزانية الدولة من ناحية أخرى . . أن مواجهة مشكلة التضخم في مصر لا يكون بالقضاء المسئولية على ارتفاع الأسعار العالمية أو غيرها من العوامل الخارجية كما يفعل البعض ، ولا يكون أيضا بزيادة بند الإعانات في الميزانية ، وإنما يكون بالبحث عن جذور هذه المشكلة في الاقتصاد المصري واقتلاعها . وان موقفنا من ظاهرة ارتفاع الأسعار في مصر يحتاج الى إعادة نظر عن طريق أولاً : يجب علينا الاعتراف بمسئوليتنا تجاه هذه الظاهرة والكف عن " تعليق " هذه المسئولية على " مشجب " ارتفاع الأسعار العالمية . فهذه هي نقطة البداية لأي موقف ايجابي يتخذ في هذا الصدد . ثانياً : علينا أن نحدد الأهمية النسبية لهدف " الحد من ارتفاع الأسعار " بالنسبة الى الأهداف القومية الأخرى . . . فإذا كان لهذا الهدف أولوية كبيرة في سلم الأهداف القومية ، فانه يتعين علينا إعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية المطبقة حالياً . فسياسة الاستيراد بدون تحويل عمله مثلاً تؤدي الى رفع أسعار السلع المستوردة مما يتعارض بالتالي مع هدف " الحد من ارتفاع الأسعار " ، كذلك سياسة رفع أسعار الصرف في السوق الموازية التي يجري دراستها الآن تتعارض مع هدف الحد من ارتفاع الأسعار ، هذا التعارض بين السياسات الاقتصادية

من هذه الزاوية يؤدي الى تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخل ، الأمر الذي قد يؤثر على درجة الاستقرار الاجتماعي وحالة السلام الاجتماعي في بلد معين . للتفصيل انظر :

F. Pazos, "Economic Development and Financial Stability". Staff Papers, I.N.F., Vol. II, No. 2, October, pp. 235-251, and A. Poddar, "Inflation and Economic Growth", The India Journal of Economics, Vol. XVI, No. 174, Jan. 1964, pp. 160.

(١) انظر : كريمة كريم ، اثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧ مارس ١٩٦٤ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاقتصاد والتشريع ، القاهرة ٧٦ ص ٢٩-٢٧ .

بعضها مع بعض من ناحية وبين السياسات والأهداف من ناحية أخرى من السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد المصري . ثالثاً : يجب القيام بمزيد من الدراسات الجديدة التي تهدف الى تحديد العوامل الداخلية المسئولة عن ارتفاع الأسعار في مصر وبيان السياسات الاقتصادية المناسبة التي تهدف الى التغلب على هذه العوامل .

ومن هنا كان منشأ ومحاولة التي بدأت في واقع الأمر عن طريق اشرافى على دراسة نشرت بواسطة جهاز تخطيط الأسعار في مصر حول هذا الموضوع . (**)

استناداً على التحديد السابق لأهمية الدراسة ، فانه يمكننا الآن تحديد هدف واسلوب وحدود الدراسة على التوالي :

(*) هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع التضخم من زاوية أخرى أنظر : حسن سليم ، دراسة تحليلية للتطورات النقدية خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ٧٠/٦٩) مذكره ١٨١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧١ .

حسن سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للاتجاهات التضخمية في الدول النامية وقياس الفجوات التضخمية في ج م ع) ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ١٩٧٠ .

جهاز تخطيط الأسعار ، أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في مصر ، مذكره ٢٤ ، جهاز تخطيط الأسعار ، القاهرة ١٩٧٣ .

سعد زكي نصار ، أسعار الغذاء ومشكلة التضخم ، مذكره ١٢١ ، جهاز تخطيط الأسعار ، القاهرة ١٩٧٣ .

فؤاد مرسى ، "العلاء المستورد" مجلة الطليعة ، العدد ١٢ ، القاهرة ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

ابراهيم العيسوي ، "الأسباب الحقيقية للغلاء في مصر" ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

محمد حامد الزهار ، "السياسة النقدية والغلاء في مصر" ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(**) صلاح الدين مندور ، دراسة تحليلية للتضخم في ج م ع خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٤) مذكره ٥٤ ، جهاز تخطيط الأسعار ، القاهرة ١٩٧٦ .

هدف واسلوب وحدود الدراسة

١. هدف الدراسة :

يمكن تحديد هدف الدراسة في توصيف وتحليل الأبعاد الحقيقية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) وذلك من ناحية أعراضها وأسبابها .

٣. أسلوب وحدود الدراسة :

للوصول إلى تحقيق هدف الدراسة السابق تحديده ، فإننا سوف نستخدم بعض أدوات المناهج التحليلية للتضخم (السابق تناولها في دراستنا النظرية لهذا الموضوع) لتحديد الأبعاد الحقيقية لمشكلة التضخم في صورة مجموعة من القياسات الكمية التي توضح حجم ونوع ومدى الفجوات والقوى والضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) .^(١)

وهنا في مجال تحديد أسلوب وحدود الدراسة يجدر التأكيد على الأمور الآتية :

الأمر الأول :

تستخدم الدراسة في إجراء التوصيف الكمي لحجم ونوع ومدى الفجوات والقوى والضغط التضخمي مجموعة المؤشرات والمقاييس الآتية :

الأول :

مقياس فائض الطلب المحلي ، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية :

$$G = (I + C + X) - (Y + T) \quad (1)$$

حيث

(انظر للتفصيل :

أحمد عبدالعزيز الشرقاوي ، المناهج التحليلية للتضخم (دراسة نظرية) مذكره خارجيه رقم ١١٧٢ ، معهد التخطيط القومي القاهرة ٧٦ ص ٢٤ - ٣٦ .

الفجوة التضخمية الحقيقية *	:	G
اجمالى الاستثمار (ويشمل التغير فى المخزون) *	:	I
اجمالى الاستهلاك (الحكومى والفردى) *	:	C
اجمالى الصادرات *	:	X
اجمالى الناتج المحلى الحقيقى *	:	Y
اجمالى الواردات *	:	T

الثانى :

مقياس فائض المعروض النقدي ، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادله الاتية :

$$G = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y \quad (2)$$

حيث

فائض المعروض النقدي *	:	G
اجمالى المعروض النقدي *	:	M
اجمالى الناتج القومى الحقيقى *	:	Y

الثالث :

مقياس معدل الضغط التضخمى ، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادله الاتية :

$$F = m - r \quad (3)$$

حيث

معدل الضغط التضخمى *	:	F
معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدي *	:	m
معدل للتغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) *	:	r

الرابع :

مقياس معدل الضغط التضخمى المكبوت ، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادله

$$F = m - r' \quad (4)$$

حيث

معدل الضغط التضخمى المكبوت *	:	F
معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدي *	:	m
معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى النقدي (بالأسعار الجارية) *	:	r'

الخامس :

معامل الاستقرار النقدي ، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلات الاتية :

$$S = \frac{m}{r''} \quad (5)$$

$$S = \frac{C_1}{r''} \quad (6)$$

$$S = \frac{C_2}{r''} \quad (7)$$

حيث

معامل الاستقرار النقدي *	:	S
معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) *	:	r''
معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدي (باعتباره يتكون من صافى أوراق النقد المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية) *	:	m

- C₁ : معدل التغير السنوي في اجمالي الائتمان المحلي (باعتباره يتكون من مجموع مطلوبات من القطاع الخاص والبنوك المتخصصة وقطاع الحكومة) .
- C₂ : معدل التغير السنوي في اجمالي الائتمان المحلي (باعتباره يتكون من استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة والقروض والسلفيات واستثمارات البنك المركزي في اذون الخزانة والصكوك الحكومية الأخرى) .

السادس :

- مقياس الفجوة التمويلية ، والذي يمكن التعبير عنها بصورتين :
- أ - الفجوة التمويلية = اجمالي الاستثمار القومي - اجمالي الادخار القومي .
- ب - الفجوة التمويلية = صافي مركز القطاع الخاص والبنوك المتخصصة + صافي مركز قطاع الحكومة + صافي مركز قطاع العالم الخارجى - مدخرات القطاع العائلى .

السابع :

مؤشر العجز في الموازنة العامة للدولة :

الثامن :

مؤشر العجز في ميزان المدفوعات .

التاسع :

مؤشر الأرقام القياسية للأسعار ممثله في : الرقم القياس لأسعار الجملة - الرقم القياس لنفقات المعيشة - الرقم القياس لأسعار الواردات .

لأمر الثانى :

تعتمد الدراسة في اجراء القياسات الكمية التى توضح حجم ونوع ومدى الفجوات لقوى والضغط التضخمية في الاقتصاد المصرى (طبقا لمجموعة المؤشرات والمقاييس لسابق تحديدها) على مجموعة البيانات الأولية المتاحة والمنشورة بواسطة وزارة التخطيط - البنك المركزى المصرى - البنك الأهلى المصرى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة الاحصاء .

لأمر الثالث :

تتناول الدراسة فترة العشرة سنوات الاخيرة ، أى اعتبارا من عام ١٩٦٥/٦٤ الى عام ١٩٧٥/٧٤ . والسبب في اختيار تلك الفترة يرجع الى أن بدايتها تمثل نهاية تنفيذ أول وآخر خطة خمسية في مصر ، كما انها شهدت احداثا غير عادية تمثلت في حربين متتاليتين هما حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

لأمر الرابع :

استنادا على التوصيف الكمي لحجم ونوع ومدى الفجوات والقوى والضغط التضخمية في الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة ، فاننا سوف نعرض في خاتمة الدراسة لمجموعة العوامل والأسباب العامة التى تكمن - في تقدير الباحث - وراء هذه المشكلة فى مصر اجمالا .

وجدت بالتنويه في هذا المجال ان الباحث يعتبر هذا الحصر لمجموعة الأسباب والعوامل التى تكمن وراء مشكلة التضخم في مصر يمثل برنامج دراسات مقترحه في هذا الميدان سوق يساهم فيها الكاتب مستقبلا انشاء الله .

نتائج الدراسة

٤. نتائج الدراسة :

تؤكد جميع المؤشرات والمقاييس الكمية التي استخدمتها الدراسة ، في تقدير حجم ومدى الفجوات والقوى والضغط التضخمية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٤ - ٦٤/٦٥) استنادا على مجموعة البيانات المتاحة ، على اتجاه عام مؤداه :

" ان الاقتصاد المصري عانى من مشكلة التضخم بدرجات متفاوتة ومعدلات متباينة خلال الفترة محل الدراسة ، وان هذه المعدلات وصلت في نهاية فترة الدراسة الى حد حد التفجير "

- ولعل ما يثبت هذا الاتجاه العام ظاهرتين أساسيتين توصلت اليهما الدراسة °
 - هاتين الظاهرتين تتمثلان في استمرار التزايد (بل والتفاقم) في :
 - فائض الطلب المحلي ، والذي يعبر عن زيادة في الانفاق لا تقابلها زيادة حقيقته في الانتاج °
 - التوسع النقدي المتزايد عن الحدود التي تسمح بها معاملات الاستقرار النقدي ، قياسا الى مقدرة والطاقة الانتاجية الكلية °
 - الأمر الذي عكس نفسه في :
 - العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري °
 - اتساع حجم الفجوة التمويلية °
 - الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار °
- وفي إطار هذا الاتجاه العام بظواهره الأساسية الذي وصلت اليها الدراسة يمكن عرض أهم النتائج التفصيلية للدراسة على النحو التالي :

أولا : قياسات فائض الطلب المحلى :

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) في الملحق الإحصائي إلى اتصاف الاقتصاد المصرى بظاهرة التزايد المتفاقم في فائض الطلب المحلى ، وبالتالى وجود فجوة تضخيمية حقيقية ازداد حجمها سنة بعد أخرى خلال الفترة محل الدراسة . فبالرجوع إلى الجدول رقم (٣) يتضح كى ف أن قيمة فائض الطلب المحلى تضاعفت أكثر من عشرون مرة خلال عشرة سنوات في الاقتصاد المصرى . حيث ارتفعت من ٩٣ر٤ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٢٠٢٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ . وبالتالى فإن حجم الفجوة التضخيمية الحقيقية قد تضاعف بأكثر من خمسة وعشرون مرة خلال الفترة محل الدراسة ، إذ وصل حجمها إلى ١٥٥٤ر٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ بعد أن كان ٥٧ر٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٥/٦٤ . كما يظهر نفس الجدول اتجاه هام مؤداه أن قيمة فائض الطلب المحلى ، وبالتالى حجم الفجوة التضخيمية الحقيقية ، اتجهت إلى الارتفاع الحاد والزيادة الكبيرة مع بداية فترة السبعينيات حيث وصلت في أعوام ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢ ، إلى ٩٤٧ر٨ مليون جنيه و ٨٨١ر١ مليون جنيه على التوالى . هذا بالإضافة إلى أن قيمة فائض الطلب المحلى ، وبالتالى حجم الفجوة التضخيمية الحقيقية ، قفزت إلى رقم ضخم في عام ١٩٧٤ على وجه الخصوص ، إذ أنها بلغت ٢٠٢٣ مليون جنيه .

قياسات فائض المعروض النقدي :

توضح البيانات الواردة في جدول رقم (٤) في الملحق الإحصائي كيف أن الاقتصاد المصرى اتصف طوال الفترة محل الدراسة بظاهرة فائض المعروض النقدي (وبالتالى بوجود فجوة تضخيمية نقدية) باستثناء عام ١٩٦٩/٦٨ ، وذلك انعكاسا للسياسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وهنا تجدر ملاحظة أن حجم فائض المعروض النقدي ، وبالتالى حجم الفجوة التضخيمية النقدية ، كان يتصف بالضآلة حتى بداية فترة السبعينات ، انظر جدول رقم (٤) . وبدخول الاقتصاد المصرى عقد السبعينات ، بدأت ظاهرة التزايد المتصاعد في فائض المعروض النقدي ، وبالتالى في حجم الفجوة التضخيمية النقدية ، تتشكل وتتجسم ، بحيث أنها وصلت إلى أن حجم الفجوة التضخيمية النقدية قد تضاعف بما يقرب من خمسة مرات خلال فترة الدراسة ، (فطبقا لبيانات الجدول رقم (٤) ، فإن حجم هذه الفجوة ارتفع من ٤٢٣ مليون جنيه في السنة الأولى من سنوات الفترة محل الدراسة ليصل إلى ٢٠٥٨ مليون جنيه في السنة الأخيرة من سنوات تلك الفترة) .

وتشير بيانات نفس الجدول إلى اتجاه هام مؤداه أن حجم الفجوة التضخيمية النقدية في الاقتصاد المصرى اتجه إلى الزيادة الكبيرة اعتبارا من عام ١٩٧٢ ، إذ ارتفعت خلال فترة السبعينات من ٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٠/٦٩ لتصل إلى ٧٢٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٢ . ثم ابتداء من هذا العام أخذ حجم هذه الفجوة في التزايد المتصاعد إذ أنه قفز قفزة صعوديه ضخمة ليصل إلى ٢٠٥٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ .

ثالثا : قياسات الفجوة التمويلية :

تؤكد البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) ، (٦) في الملحق الإحصائي على وجود فجوة تمويلية (أو فجوة تضخيمية كما يحلو للبعض أن يطلق عليها) متزايدة باطراد خلال سنوات الفترة محل الدراسة في الاقتصاد المصري .

فطبقا لبيانات الجدول رقم (٥) ، من الواضح أن حجم الفجوة التمويلية في الاقتصاد المصري أخذ اتجاها صعوديا مستمرا بمعدلات كبيرة ، وليس أدل على ذلك من القول بأن حجم الفجوة التمويلية قد قفز من ٣٢١٧ مليون جنيه في السنة الأولى من سنوات الفترة محل الدراسة ليصل إلى ١٥٧٧٢ مليون جنيه في سنتها الأخيرة ، أي أنه حجم هذه الفجوة قد تضاعف حوالي ٥ مرات خلال عشرة سنوات .
وجدير بالملاحظة أيضا أن حجم الفجوة التمويلية قد زاد زيادة كبيرة ابتداء من عام ١٩٧٢ وصاعدا ، انظر الجدول رقم (٥) .

أما بالنسبة للجدول رقم (٦) فإنه يوضح نفس الاتجاه السابق مع اختلاف حجم الفجوة التمويلية ، نتيجة لاختلاف طريقة القياس ، فحجم الفجوة التمويلية قد تضاعف إلى ما يزيد عن ٦ مرات خلال الفترة محل الدراسة ، إذ أن حجم هذه الفجوة كان ٧٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٥/٦٤ ثم وصل إلى ١٤٦٧ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ .

وجدير بالتنويه أن حجم الفجوة التمويلية - بقياساتها الموضحة في جدول رقم (٥) ، (٦) - تعتبر في واقع الأمر انعكاسا لظاهرة فائض الطلب المحلي وبالتالي لحجم الفجوة التضخيمية الحقيقية . (*) هذا بالإضافة إلى أن تقديرات حجم الفجوة التمويلية - كما هي موضحة في جدول رقم (٥) - تعتبر إلى حد كبير متفقه مع تقديرات حجم الفجوة التضخيمية الحقيقية - هي موضحة بالجدول رقم (٣) - وخاصة في السبعينات ، ولعل هذا ما يؤيد اتجاه البعض تسمية هذه الفجوة " بالفجوة التضخيمية " نسبة إلى أن الفجوة التمويلية ما هي إلا ترجمة انعكاس للفجوة التضخيمية الحقيقية .

(*) انظر قياسات الفجوة التضخيمية الحقيقية جدول رقم (٣) في الملحق الإحصائي ، وقارن بينهما وبين هذه القياسات للفجوة التمويلية .

رابعاً : قياسات حالة الاستقرار النقدي :

تشير البيانات الواردة في الجداول أرقام (٧) ، (٨) ، (٩) في الملحق الإحصائي إلى أن الاقتصاد المصري شهد حالة مزدوجة (على طرفي نقيض) من عدم الاستقرار النقدي خلال الفترة محل الدراسة . وتمثل تلك الحالة في انكماش واضح خلال السنوات ١٩٦٧/٦٦ - ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٦٩/٦٨ ثم تضخم نقدي يزداد حده سنة بعد أخرى ابتداءً من فترة السبعينات ، حتى يصل إلى حد التضخم الجامح في السنة الأخيرة من سنوات فترة الدراسة .

ولاثبات هذه الحالة المزدوجة من عدم الاستقرار النقدي التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا سوف نستخدم قياسات معامل الاستقرار النقدي بصورة مختلفة الواردة في الجداول السابق الإشارة إليها .

فتلك القياسات لمعامل الاستقرار النقدي بصورة مختلفة لسنوات الفترة محل الدراسة تشير إلى أن فترة السنوات الثلاث الأخيرة من الستينات تميزت بحالة من الانكماش الذي شهدته الاقتصاد المصري . وهذا ما يعكسه القيم السالبة (التي بعضها أقل من الواحد الصحيح والبعض الآخر أكبر من الواحد الصحيح السالب) والقيم الموجبة التي هي أقل من الواحد الصحيح الموجب (لمعامل الاستقرار النقدي - انظر جدول رقم ٧ ، ٨ ، ٩) .

(٤) لعل هذا انعكاس لآثار الانكماشية التي اتبعتها الحكومة خلال العامين ١٩٦٧/٦٦ و

١٩٦٨/٦٧ . انظر :

حسن سليم ، دراسة تحليلية للتطورات النقدية في ج م ع ، خلال الفترة (٦٠/٥٩)

٧٠/٦٩ المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

ومن ناحية أخرى فإن استقرار البيانات الواردة في الجداول السابق الإشارة إليها توضح أنه ابتداءً من فترة السبعينات اتجه معامل الاستقرار النقدي ليأخذ قيمة تزيد عن الواحد الصحيح الموجب بدرجات متفاوتة حتى وصل إلى قيمة كبيرة في السنة الأخيرة من سنوات الفترة محل الدراسة . ونظرة إلى قياسات معامل الاستقرار النقدي بصورة مختلفة ، كما هي واردة في الجداول رقم (٧) ، (٨) ، (٩) لتؤكد لنا هذا الاتجاه .

فطبقاً للجدول رقم (٧) ، فإن معامل الاستقرار النقدي ارتفع من (١٩٧٠/٦٩) إلى (١٩٧١/٧٠) إلى (١٩٧٢) ، ثم انخفض إلى (١٩٧٣) ، ثم قفز قفزة كبيرة عام ١٩٧٤ ليبلغ (٢٧) . وبالمثل فإن الجداول رقم (٨) ، (٩) توضح لنا نفس المسار الذي وضعه الجدول السابق . فمعامل الاستقرار النقدي ارتفع من (١٩٧٠/٦٩) إلى (١٩٧١/٧٠) ، ثم انخفض إلى (١٩٧٢) ، ثم ارتفع إلى (١٩٧٣) ، ثم واصل ارتفاعه الحاد في عام ١٩٧٤ ليصل إلى (٣٧) طبقاً إلى (٨) . بينما معامل الاستقرار النقدي طبقاً للجدول رقم (٩) ، فإن قيمته للجدول رقم (٨) ارتفعت من (١٩٧٠/٦٩) إلى (١٩٧١/٧٠) ، ثم انخفضت إلى (١٩٧٢) ، ثم ارتفعت من (١٩٧٣) ، ثم قفزت قفزة ضخمة في عام ١٩٧٤ لتصل إلى (٣٦) .

خامسا : قياسات معدلات الضغط التضخمى :

استنادا على مجموعة البيانات الواردة فى الجداول رقم (٨) ، (٩) ، (١٠) فانه يهمننا الاشارة الى الاتجاهات الآتية ، التى توضح فيما بينها حجم وخصائص معدلات الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ، وهى ١ - ان اجمالى المعروض النقدى (صافى النقد المتداول خارج البنوك + الودائع الجارية) اخذ اتجاهها صعوديا مستمرا طوال فترة الدراسة ، وانه قد تضاعف الى اكثر من مرة واحدة حيث ارتفع من ٥٩٩ مليون جنيه فى السنة الأولى من سنوات الفترة محل الدراسة الى ١٢٠٤ مليون جنيه فى السنة الأخيرة للفترة . هذا بينما لم يزد اجمالى الناتج القومى الحقيقى (أى بالاسعار الثابتة) بأكثر من الربع خلال نفس الفترة ، حيث ارتفعت قيمته من ٢٠٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٥/٦٤ لتصل الى ٢٢٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، وانظر جدول رقم (٤) .

٢ - ان اجمالى الائتمان المحلى (سواء انه يتمثل فى مجموع مطلوبات القبط الخاص والبنوك المتخصصة وقطاع الحكومة أو فى مجموع استثمارات البنك المركز والبنوك التجارية) قد تضاعف الى ما يقرب المرة والنصف خلال الفترة محل الدراسة ، اذ أنه وصل الى ٢٨٤٧٩ مليون جنيه (طبقا للصيغة الأولى) و ٢٤٨٩٣ مليون جنيه (طبقا للصيغة الثانية) فى عام ١٩٧٤ ، بعد ان كان ١١٦٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ ، على التوالى فى عام ١٩٦٥/٦٤ . هذا بينما اجمالى الناتج القومى الحقيقى (أى بالاسعار الثابتة) ، لم يزد بأكثر من ٢٥% ، انظر جدول رقم (٨) ، (٩) .

١ - ان قياسات معدل الضغط التضخمى خلال الفترة محل الدراسة (كما توضحها البيانات الواردة فى جدول رقم ١٠) تشير الى أن :

أ - فترة الخمس سنوات الأخيرة فى الستينات لم يكن هناك ضغوط تضخمية تذكر فى الاقتصاد المصرى ، بل العكس أنه فى أعوام ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ فان معدلات الضغط التضخمى اخذت قيما سالبة . ولعل هذا انعكاس لاثر السياسة الانكماشية التى طبقت فى تلك الفترة .

ب - معدل الضغط التضخمى بدأ يأخذ قيما موجبة تتصاعد سنة بعد أخرى ابتداء من فترة السبعينات . حيث ارتفع من ٦% عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٣٣% عام ١٩٧١/٧٠ الى ٩% عام ١٩٧٢ الى ١٠% عام ١٩٧٣ ثم قفز قفزة صعودية ضخمة فى عام ١٩٧٤ ليصل الى ٢٠% عام ١٩٧٣

٤ - ان قياسات معدل الضغط التضخمى المكبوت خلال الفترة محل الدراسة (كما توضحها البيانات الواردة فى جدول رقم ١٠) تشير الى نفس اتجاه معدل الضغط التضخمى السابق تحديدها فى النقطة السابقة من حيث أن جزء فترة الدراسة الواقع فى الستينات لم يشاهد فيه الاقتصاد المصرى أى ضغوط تضخمية حيث ان قيم معدل الضغط التضخمى المكبوت كانت بالسالب فى معظم سنوات هذه الفترة (حيث بلغ هذا المعدل - ٤% فى عام ١٩٦٦/٦٥ ، - ٤% فى عام ١٩٧٠/٦٩) . ثم أخذ هذا المعدل قيما موجبة تتزايد سنة بعد أخرى ابتداء من فترة السبعينات ، حيث ارتفع من ١% عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٢% عام ١٩٧٢ الى ٤٧% عام ١٩٧٣ ثم قفز قفزة كبيرة فى عام ١٩٧٤ كالمعتاد ليبلغ ١٣% .

سادسا : مؤشرات العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في الميزان التجاري :

تشير مجموعة البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) ، (١٢) بالملح
الاحصائي الى وجود عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري
خلال الفترة محل الدراسة بالاقتصاد المصري . فطبقا لبيانات الجدول رقم
(١١) ، فانه من الواضح ان جميع سنوات الفترة محل الدراسة شهدت عجزا مستمرا
في الموازنة العامة للدولة الى ان وصل الى ٩٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ (ونسبة
تغطيه حوالى ٨٣ %) .

ونفس الحال بالنسبة للجدول رقم (١٢) اذ انه يشير الى ظاهرة العجز في
الميزان التجاري بالاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة ، ذلك العجز
الذي وصل في السنة الاخيرة من سنوات فترة الدراسة الى ٤٦٨ مليون جنيه
(ونسبة تغطيه حوالى ٥٨ %) .

وهنا يهمننا أن نؤكد على أن ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة تعتبر
مؤشرا أو عرضا من اعراض التضخم وكذلك سببا من أسبابه في نفس الوقت . أما ظاهرة
العجز في الميزان التجاري فهي تمثل ، بالاضافه الى كونها مؤشرا من مؤشرات
التضخم ، نتيجة أو اثرا من آثار التضخم الهيكلي .

سابع : مؤشر الأرقام القياسية للأسعار :

تشير تطورات الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ولأسعار الواردات — طبقا
لبيانات الجدول رقم (١٣) في الملحق الاحصائي — الى وجود حالة ارتفاع
في المستوى العام للأسعار خلال الفترة محل الدراسة . وتظهر سنوات الفترة
محل الدراسة ان معدلات الزيادة في الرقم القياسي لنفقات المعيشة وفي أسعار
الواردات كانت متواضعة خلال النصف الأول من الفترة محل الدراسة (أى من
الستينات) ثم بدأت هذه الأرقام القياسية تأخذ اتجاها صعوديا ملموسا ابتداء
من السبعينات ، بحيث انهما سجلتا اقصى ارتفاعاتهما في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ،
اذ بلغ معدل الزيادة السنوى في الرقم القياسي لنفقات المعيشة ٨١ % ، ١٣٢ %
في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالي ، ومعدل الزيادة في الرقم القياسي
لأسعار الواردات ٢٨٧ % ، ٤٢٣ % في العامين الاخيرين على التوالي .

ويوضح نفس الجدول كيف أن معدل التغير السنوى في الرقم القياسي لنفقات
المعيشة — عمود رقم ٦ — بعد التصحيح الذى تم باضافه معدل الضغط التضخمى
المكبوت ، كما هو موضح بالعمود رقم ٥ — الى معدل التغير السنوى فى الرقم
القياىى لنفقات المعيشة — عمود رقم (٣) — قد ارتفعت قيم هذه المعدلات
عن قيم المعدلات قبل التصحيح خاصة فى سنوات السبعينات من الفترة محل
الدراسة . انظر جدول رقم (١٣) فى الملحق الاحصائي .

بينما الجدول رقم (١٤) ، فانه يوضح الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين
فى حضر الجمهورية لبعض المجموعات المختارة (مثل الحبوب والنشويات البقول
الجافة — اللحوم والأسماك — والألبان ومنتجاتها — الخضر — الفواكه — السكن
ومستلزماته — الاثاث من السلع الاستهلاكية المعمرة — الملابس والاقمشه — والانتقال

والمواصلات ٠٠ الخ) ومن هذا الجدول يتضح كيف أنه هناك ارتفاعات متتالية في جميع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للمجموعات المختارة ٠ ولقد سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للحوم والأسماك والخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها ارتفاعات كبيرة ٠ انظر الجدول رقم (١٤) ٠

خاتمة الدراسة

٥٥٠ خاتمة الدراسة :

أكدت جميع المؤشرات والمقاييس الكمية التي استخدمتها الدراسة في تقدير حجم ومدى الفجوات والقوى والضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) على أن الاقتصاد المصري عانى ويعانى من مشكلة التضخم بدرجات متفاوتة وبمعدلات متباينة (أى من حالة التضخم المتقلب) خلال الفترة محل الدراسة ، وأن هذه الاحجام والمعدلات للقوى والضغط التضخمي وصلت في السنوات الاخيرة لفترة الدراسة الى حد التفجر ، على النحو السالف ذكره .

وانتهينا من اثبات هذه النتيجة الاجمالية من خلال تحليلنا لمجموعة البيانات المتاحة للفترة محل الدراسة ، وذلك عن طريق التوصيف الكمي لمجموعة الظواهر التي تكمن وراء مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري وانعكاساتها . وتمثل تلك الظواهر بصفة رئيسية فى ظاهرتين هامتين هما :-

الأولى : فائض الطلب المحلى ، الذى تضاعفت قيمته الى اكثر من عشرون مرة خلال الفترة محل الدراسة .

الثانية : التوسع النقدى المفرط ، الذى أكدته عدة مؤشرات وقياسات لفائض المعروض النقدى ومعاملات الاستقرار النقدى ، خاصة فى سنوات السبعينات لفترة الدراسة . ولقد أدت هاتين الظاهرتين الى ظهور :

أ - عجز متزايد ومستمر فى الموازنة العامة للدولة ، خاصة فى سنوات السبعينات لفترة الدراسة .

ب - عجز متزايد ومستمر فى الميزان التجارى وخاصة فى سنوات السبعينات لفترة الدراسة .

ج - اتساع متزايد ومستمر في حجم الفجوة التمويلية .
 د - ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار ، مثالا في الرقم القياسي لنفقات المعيشة
 والرقم القياسي لأسعار الواردات .

ووصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج الكمية المحددة ، يمكن تلخيص اهمها في الآتي :-

١ - تضاعف حجم الفجوة التضخمية الحقيقية بأكثر من خمسة وعشرون مرة خلال الفترة محل الدراسة .

٢ - تضاعف حجم الفجوة التضخمية النقدية بما يقرب من خمسة مرات خلال الفترة محل الدراسة .

٣ - تضاعف حجم الفجوة التمويلية بما يقرب من ٥-٦ مرات خلال الفترة محل الدراسة .

٤ - اتجاه معاملات الاستقرار النقدي الى أن تأخذ قيمة كبيرة تزيد عن الواحد الصحيح الموجب بكثير خاصة في سنوات السبعينات لفترة الدراسة .

٥ - اتجاه معدلات التضخم الى أن تأخذ قيمة موجبة متصاعدة سنة بعد أخرى ابتداء من السبعينات .

٦ - اتجاه حجم العجز في كل من الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري الى أن يأخذ اتجاها صاعدا مستمرا ، خاصة في السنوات الاخيرة لفترة الدراسة .

٧ - اتجاه الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ولأسعار الواردات الى أن تأخذ اتجاها صاعدا مستمرا .

ارتكازا على التحليل السابق ، فإن السؤال البالغ الاهمية الذي يطرح نفسه على بساط البحث والدراسة (والذي يحتاج الى الاهتمام الكبير من قبل اهل الاقتصاد في مصر) يتمثل في : ما هي الاسباب الحقيقية لمشكلة التضخم - بالقياسات الكمية السابق الوصول اليها في هذه الدراسة لحجم ومدى الفجوات والقوى والضغوط التضخمية - في الاقتصاد المصري ؟

وفي الواقع فإن الاجابة على هذا السؤال الهام تحتاج الى مزيد من الدراسات المكثفة التي تحدد وتحلل الاسباب والعوامل الحقيقية التي تكمن وراء مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري ، تلك المشكلة التي وصلت في السنوات الاخيرة الى حد التفجر .

وهنا سوف أحاول ان اقدم حصرا اجماليا عاما لمجموعة الاسباب الحقيقية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري ، وذلك من وجهة نظري الشخصية ، وجدير بالذكر أن الكاتب يعتبر ذلك الحصر بمثابة قائمة لدراسات مستقبلية سوف يساهم فيها بقدر معين .

وفي هذا المجال ، فإن الاسباب الحقيقية ، التي كنت وتكمن وراء حجم الفجوات والقوى والضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري - طبقا للقياسات الكمية السابق الوصول اليها - ، يمكن حصرها وتصنيفها في المجموعات الآتية :

المجموعة الاولى :

أسباب تتصل بالتنمية كعملية حتمية للقضاء على التخلف كواقع يعانى منه الاقتصاد المصرى ، والذي يتصف تخصيصا بانخفاض متوسط دخل الفرد (انظر جدول رقم ١ فى الملحق الاحصائى) . وتنتج تلك الاسباب من مشاكل معينة ترتبط بعملية التنمية التى تجرى فى الاقتصاد المصرى للخروج من حلقة التخلف . وتشمل تلك المشاكل بصفة رئيسية فى الاتى :

١- الانفجار السكاني ، الذى يقاس بمعدل الزيادة السنوية فى عدد السكان ، والبالغ فى الاقتصاد المصرى فى المتوسط نحو ٢.٢% (انظر جدول رقم ١ فى الملحق الاحصائى) . وتعتبر هذه المشكلة عن وجود اختلال بين حجم السكان والموارد ، الامر الذى ينتج عنه اختلالات اخرى بين الاستهلاك والانتاج وبين الادخار والاستثمار وبين الاجور والاسعار ، وبالتالي بين الانفاق القومى والانتاج القومى .

٢- ارتفاع الميل للاستهلاك النهائى (الجماعى والعائلى) اذ انه من الملاحظ من بيانات الجدول رقم (١٦) فى الملحق الاحصائى :

أ- اتجاه نسبة الاستهلاك النهائى الى اجمالى الناتج القومى الى الزيادة خلال الفترة محل الدراسة ، حيث ارتفعت من ٨٠.٤% فى عام ١٩٦٤/٦٥ ثم الى ٩٠.٧% فى عام ١٩٧٠/٦٩ ثم أخيرا الى ٩٢.٤% فى نهاية عام ١٩٧٤ .

ب- تجاوز معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك النهائى عن معدل الزيادة السنوية فى اجمالى الناتج القومى خلال الفترة محل الدراسة .

٣- اختلال العلاقة بين انتاجية العمل والاجور النقدية سواء على المستوى القومى أو المستوى القطاعى . ويكفى للتدليل على ذلك أن نستعرض بيانات الجدول رقم (١٧) فى الملحق الاحصائى . اذ انه بينما معدل الزيادة فى المتوسط للانتاجية عن الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) والفترة (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) هو ٧.٢% و ٩.٨% على التوالى ، فان معدل الزيادة فى المتوسط للاجور عن نفس الفترتين هما على التوالى ٢٨% و ٣٤% .

٤- ارتفاع اسعار الواردات وتدور شروط التبادل الخارجى ، انظر الجدول رقم (١٣) .

المجموعة الثانية :

أسباب تتصل باستراتيجية واطار ومنهاج التنمية الاقتصادية المطبق في الاقتصاد المصري ، وخاصة تلك التي تنتج من :

- ١- عدم التحديد والوضوح الكافي لاستراتيجية التنمية .
- ٢- عدم توافر مقومات التطبيق السليم للتخطيط الشامل كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي للنشاط الاقتصادي بأبعاده المختلفة .
- ٣- عدم التحديد الواضح لدور ومجالات القطاعات الاقتصادية (وخاصة القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع الخاص وقطاع الاستثمار الاجنبي) في عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات .
- ٤- جمود وتضخم الجهاز الاداري الحكومي ، وما يتصل بذلك من تشريعات ولوائح ونظم وقوى عاملة (كما وكيفا) .

المجموعة الثالثة :

أسباب تتصل بعدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة بالاقتصاد المصري (وخاصة السياسات النقدية والمالية) . وتشمل تلك السياسات بصفة رئيسية في الاتي :

- ١- السياسة السعرية والدعم السلمي .
- ٢- السياسات النقدية ، وخاصة : سياسة الاصدار النقدي - سياسة الاقتراض والاقتراض الداخلي والخارجي - سياسة سعر الفائدة - سياسة سعر الصرف - سياسة النقد الاجنبي .

- ٣- سياسات توزيع واعادة توزيع الدخل القومي وخاصة :
السياسة الاجرية - السياسة الضريبية - سياسة الاعانات .
- ٤- سياسات الانفاق العام .
- ٥- سياسات التوظيف والتشغيل للقوى العاملة .

المجموعة الرابعة :

أسباب تتصل بالوضع الخاص للاقتصاد المصري ، والذي يشمل في الحريين المتتاليين (حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣) خلال عشر سنوات وما تطلبت من اتفاقات ضخمة في المجال العسكري وفي مجال اعادة التعمير .

وتقدر اعباء ومتطلبات الدفاع والامن القومي - وما ترتب عليها من خسائر - منذ يونيو ١٩٦٧ حتى اكتوبر ١٩٧٥ بحوالي ١٦ (اربعة) مليون جنيه طبقا للحصر النهائي للجنة العامة لتعويضات الحرب التي شكلت تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٣ . (٥)

(لا تشمل هذه الخسائر كل ما اصاب الاقتصاد المصري ، انما يجب ان يضاف اليها ما ضاع على الدولة من زيادة كان يمكن تحقيقها في الدخل القومي لو استثمر جانب من هذه الاسواق ، اذ ان استثمار نصف هذه المبالغ فقط على سبيل المثال - كان يمكن ان يزيد الناتج القومي بحوالي ٢٥٠٠ مليون جنيه سنويا . انظر :

وزارة المالية ، البيان المالي والاقتصادي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٦ ، وزارة المالية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص : ٨ .

الملحق الاحصائي

جيدول رقم (١)
تطور متوسط دخل الفرد بالجنيه المصري
خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) في
الاقتصاد المصري

السنة	البيان	بأسعار ١٩٦٠ / ٥٩	بأسعار الجارية
١٩٦٥/٦٤		٦٨ ر ٨	٧٣ ر
١٩٦٦/٦٥		٦٧ ر ٢	٨٠ ر ٤
١٩٦٧/٦٦		٦٢ ر ٦	٨٠ ر ٦
١٩٦٨/٦٧		٦١ ر ٣	٧٨ ر ٩
١٩٦٩/٦٨		٦٦ ر ١	٨١ ر
١٩٧٠/٦٩		٦٨ ر ١	٨٢ ر ١
١٩٧١/٧٠		٦٨ ر ٣	٨٩ ر ٢
١٩٧٢		٦٧ ر ٧	٩٦ ر ١
١٩٧٣		٦٥ ر ٩	٩٩ ر ٨
١٩٧٤		٦٢ ر ٣	١٠٥ ر ٨

المصدر:

وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة ، سنوات مختلفة ، وكذلك
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مختارات من الاحصاءات العامة
لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢/٥١ - ١٩٧٥/٧٤) .

جدول رقم (٣)
قياس النجوة الشخصية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)

البيان	النتائج المحلى الاجمالى بالملايين ١٩٦٠/٥٩	البيان	النتائج المحلى الاجمالى بالملايين ١٩٦٠/٥٩
السنة	(١)	السنة	(١)
١٩٦٥/٦٤	٢٠٨٨٦	١٩٦٥/٦٤	٢٠٨٨٦
١٩٦٦/٦٥	٢٠٩٦٨	١٩٦٦/٦٥	٢٠٩٦٨
١٩٦٧/٦٦	٢٠٠٧٦	١٩٦٧/٦٦	٢٠٠٧٦
١٩٦٨/٦٧	١٩٣٨٨	١٩٦٨/٦٧	١٩٣٨٨
١٩٦٩/٦٨	٢١٥٢٦	١٩٦٩/٦٨	٢١٥٢٦
١٩٧٠/٦٩	٢٢٧٦٩	١٩٧٠/٦٩	٢٢٧٦٩
١٩٧١/٧٠	٢٣٩٨٨	١٩٧١/٧٠	٢٣٩٨٨
١٩٧٢	٢٣٦٨٨	١٩٧٢	٢٣٦٨٨
١٩٧٣	٢٢٩٩٤	١٩٧٣	٢٢٩٩٤
١٩٧٤	٢٣٠٢٣	١٩٧٤	٢٣٠٢٣

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير مطبوع وتقسيم النمو الاقتصادى لـ ج م م سنوات مختلفة

جدول رقم (٢)
الرقم القياسى لنفقات المعيشة
خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٨/٦٧) فى
الاقتصاد المصرى

السنة	البيان
١٩٥٠	٣٠٦
١٩٥١	-
١٩٥٢	٣١٧
١٩٥٣	٢٩٦
١٩٥٤	٢٨٣
١٩٥٥	٢٨٣
١٩٥٦	٢٩٧
١٩٥٧	٣٠٦
١٩٥٨	٣٠١
١٩٥٩	٣٠٤
١٩٦٠	٣٠٦
١٩٦١	٣٠٩
١٩٦٢	٢٩٦
١٩٦٣	٣٠٢
١٩٦٤	٣٣٩
١٩٦٥	٣٣٧
١٩٦٦	٣٩٤
١٩٦٧/٦٦	٣٩٣
١٩٦٨/٦٧	٣٩٣

المصدر :

كرينة كريم ، المرجع السابق ، ص ٣٠

جدول رقم (٥)
فلس النجوه التمويلية في الاقتصاد المصري خلال
الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)

(بالليون جنيه)

البيان	النجوه التمويلية (٤) (٦) = (٥)	مخزونات القطاع العلوشلى (٥)	مجموع صافي مراكز القطاع (١) + (٢) + (٣) + (٤)	صافي مركز قطاع الخارجى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	البيان
السنة								
١٩٦٥/٦٤	٢٢٦٠١٧	٢٠٣	٣٤٢١	١٤٥٥	١٢٤٨	١٢٤٨	١٢٤٨	١٩٦٥/٦٤
١٩٦٦/٦٥	١٦٧٧٢	٢٤٠	٧٠١٢	١٧٠٥	٧٠١٢	٧٠١٢	٧٠١٢	١٩٦٦/٦٥
١٩٦٧/٦٦	٧٢٧٧٧	١٢٣	٧٤٥٥	٢٢٨٠	٨٢١٥	٨٢١٥	٨٢١٥	١٩٦٧/٦٦
١٩٦٨/٦٧	٧٤٨٧٢	١٦١	٧٦٤٣	٢٥٠٩	٨٧٨٢	٨٧٨٢	٨٧٨٢	١٩٦٨/٦٧
١٩٦٩/٦٨	٧٦٢٣٣	١٩١	٧٨٢٤	٢٦٩٦	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٩٦٩/٦٨
١٩٧٠/٦٩	٨١٧٢١	٢٦٧	٨٤٣٨	٢٧٤٦	١١١١٢	١١١١٢	١١١١٢	١٩٧٠/٦٩
١٩٧١/٧٠	٨٧٤٥٥	٢٦٩	٩٠١٤	٣٦٨٠	١٣٣٤٨	١٣٣٤٨	١٣٣٤٨	١٩٧١/٧٠
١٩٧٢	٩٧١١٢	٤٥٤	١١١١٣	٤١٥٦	١٥٠٠٣	١٥٠٠٣	١٥٠٠٣	١٩٧٢
١٩٧٣	١٢٦٤٣	٥٧٧	١٣١١١	٣٠٥٧	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٩٧٣
١٩٧٤	١٥٧٧٢	٦٧٢	١٦٤٤١	٣٦٧٩	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٩٧٤

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة بالنسبة للاعوام (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) بالنسبة للعمود (٥) وزارة التخطيط ، حساب الدخل القومى في مطابقة النشاط الاقتصادى (بمذكرة رقم ١١٨) بالنسبة للعمود (٥) صافى مركز القطاع الخارجى = اجمالى مطلوبات من القطاع الخارجى + اجمالى مطلوبات من البنوك المتخصصة (شبه النقود) صافى مركز القطاع الحكوى = اجمالى مطلوبات من الحكومة - الدوائج الحكوميه صافى مركز قطاع العالم الخارجى = الاصل الاجنبية - الدوائج الاخرى يطلع البعض عليها لاصلاح النجوه التمويلية .

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، بيانات مختلفة

البيان	النجوه التمويلية (٤) (٦) = (٥)	مخزونات القطاع العلوشلى (٥)	مجموع صافي مراكز القطاع (١) + (٢) + (٣) + (٤)	صافي مركز قطاع الخارجى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	صافي مركز القطاع الحكوى (٣) = (٣) + (٤)	البيان
السنة								
١٩٦٥/٦٤	٢٠٢٥٧	٤٠٠٠	١١٩٩	٥٩٩٠	١٢٤٨	١٢٤٨	١٢٤٨	١٩٦٥/٦٤
١٩٦٦/٦٥	٢٠٣٥١	٤٣٨١	٢٠٦٢	١٧٠٥	٧٠١٢	٧٠١٢	٧٠١٢	١٩٦٦/٦٥
١٩٦٧/٦٦	١٩٥١٥	٤٣٨١	٢٢٨٧	٢٢٧٧	٨٢١٥	٨٢١٥	٨٢١٥	١٩٦٧/٦٦
١٩٦٨/٦٧	١٩٢٠٣	٤٣٨١	٢٥١٢	٢٨٠٥	٨٧٨٢	٨٧٨٢	٨٧٨٢	١٩٦٨/٦٧
١٩٦٩/٦٨	٢٢٤٣٣	٤٣٨١	٢٥٠٩	٢٦٩٦	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٩٦٩/٦٨
١٩٧٠/٦٩	٢٣٠٦١	٤٣٨١	٢٦٩٦	٢٧٤٦	١١١١٢	١١١١٢	١١١١٢	١٩٧٠/٦٩
١٩٧١/٧٠	٢٣٥٨٣	٤٣٨١	٢٦٩٦	٢٧٤٦	١٣٣٤٨	١٣٣٤٨	١٣٣٤٨	١٩٧١/٧٠
١٩٧٢	٢٣٨١٣	٤٣٨١	٢٦٩٦	٢٧٤٦	١٥٠٠٣	١٥٠٠٣	١٥٠٠٣	١٩٧٢
١٩٧٣	٢٣٨١٣	٤٣٨١	٢٦٩٦	٢٧٤٦	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٩٧٣
١٩٧٤	٢٣٨١٣	٤٣٨١	٢٦٩٦	٢٧٤٦	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٨٤٥٧	١٩٧٤

فلس النجوه التمويلية في الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)
طبقا لمعيار فائض الميزان الخارجى

جدول رقم (٤)

- ٣٨ -

جدول رقم (٦)
قياس الفجوة التمويلية في الاقتصاد المصري خلال
الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)
(الطريقة الثامنة)

البيان	اجمالي الادخار المحلي	اجمالي الاستثمار المحلي	اجمالي الناتج القومي	نسبة الادخار الى الناتج (٤)/(٣)	نسبة الاستثمار الى الناتج (٥)/(٣)	الفجوة التمويلية (٦) - (٢)
السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٦٥/٦٤	٣٠٧ر٢	٣٨١ر٧	٢١٩١ر٨	- ١ر٤	١٧ر٤	٢٤ر٥
١٩٦٦/٦٥	٣٠٩ر٦	٤٤٦ر٢	٢٣٨٨ر٢	١٢ر٩	١٤ر٤	١٣٦ر٦
١٩٦٧/٦٦	٣٢٨ر٩	٣٨٥ر٦	٢٤٥٨ر٩	١٣ر٣	١٥ر٧	٥٦ر٧
١٩٦٨/٦٧	٢٢١ر٩	٣٤٢ر٢	٢٥٠٩ر٧	٨ر٨	١٤ر٤	١٢٠ر٣
١٩٦٩/٦٨	٢١٥ر٨	٣١٨ر٢	٢٦٤٨ر٩	٨ر٨	١١ر٣	١٠٢ر٤
١٩٧٠/٦٩	٢٢٥ر٧	٤١٦ر١	٢٩٢٦ر٩	٧ر٧	١٤ر٢	١٩٠ر٤
١٩٧١/٧٠	٢١٩ر٦	- ٤٣٢ر٢	٣٠٧٧ر٥	٧ر١	١٤ر١	٢١٢ر٤
١٩٧٢	١٩١ر٩	٤٢٠ر٤	- ٣٤٠٣ر٢	٥ر٦	١٢ر٣	٢٢٨ر٥
١٩٧٣	٢٧٨ر٧	- ٥٠٢ر٢	- ٣٦٣٤ر٢	٧ر٦	١٣ر٨	٢٢٣ر٣
١٩٧٤	٢١٥ر٦	٧٣٠ر٢	- ٣٩٤٩ر٢	٥ر٤	١٨ر٥	٥١٤ر٦

المصدر :

- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج . م . ع ، سنوات مختلفة
بالنسبة للعمود (٢)
وزارة التخطيط ، حساب الدخل القومي في متابعة النشاط الاقتصادي ، مذكرة رقم ١١٨
بالنسبة للعمود (١)
كرهمة كرهيم ، المرجع السابق ، بالنسبة للعمود (٣)

جدول رقم (٧)
قياس محامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري خلال
الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)
باستخدام معيار المعروض النقدي (٣)

البيان	معامل التغير السنوي في المعروض النقدي (١)	معامل التغير السنوي في إجمالي الناتج القومي (٢)	معامل الاستقرار النقدي (٣) = (١) ÷ (٢)
السنة	(١)	(٢)	(٣)
١٩٦٥/٦٤	-	-	١ر٥
١٩٦٦/٦٥	٧ر٥	-	٢ر٢
١٩٦٧/٦٦	٣ر٤	-	-
١٩٦٨/٦٧	- ٢ر١	١٠ر١	١٠ر٠
١٩٦٩/٦٨	- ٢ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
١٩٧٠/٦٩	- ٢ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
١٩٧١/٧٠	- ٢ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
١٩٧٢	١١ر١	٢ر٢	٤ر٤
١٩٧٣	١٤ر١	٢ر٢	٤ر٤
١٩٧٤	٢١ر٧	٢ر٢	٢٧ر٤

المصدر : الجدول السابق

(٣) المعروض النقدي = صافي النقد المتداول خارج البنوك + الودائع الجارية

(٨) جدول رقم
قياس مبالغ الاستقراض التقدي في الاقتصاد المسمى خلال الفترة
(١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦٥/٦٤) باستخدام مبالغ اجمالي الائتمان المحلي (٢)
(المليون الاولي)

(بالمليون جنيه)

البيان	الائتمان المحلي (١)	اجمالى مبالغ الائتمان المحلي (٢)	اجمالى مبالغ الحكومة (٣)	اجمالى ائتمان الحكومة (٤)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المحلي (٥)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المحلي (٥)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المحلي (٥)	مبالغ الاستقراض التقدي (٦)
١٩٦٥/٦٤	٢٨٢	١٣٧	٧٤٦	١١٦٥٦	-	-	-	-
١٩٦٦/٦٥	٢٨٤٢	١٤٣٧	٨٤٦	١٣٧٣	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٨٤
١٩٦٧/٦٦	٢٨٣٣	١٢٦٧	٩٣٠	١٣٤٠	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٨/٦٧	٢٨٠٢	١٣٤٧	٩٨١	١٣٩٦	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٩/٦٨	٣٠٨٥	١٣٩٧	١٠٥٦	١٤٤١	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٠/٦٩	٣٣٧٤	١٤٣٧	١٠٧١	١٥٥٦	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧١/٧٠	٣٣٧٤	١٢٧٩	١٢٤٨	١٣٩٦	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٢	٤٢٥٦	١٢٧٩	١٤٨٦	٢٠٣٥	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٣	٤٣٨٩	١٢٧٩	١٢٦٦	٢١٩٥	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٤	٥٨٧٩	٢٠١٩	٢٠٥٩	٢٨٤٧	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢

المصدر : البنك المركزي المسمى - الجلة الاقتصادية - اعداد مختلفة - واجداد السجلات

(٢) اجمالي ائتمان المثل - اجمالي مبالغ الائتمان الخاص + اجمالي مبالغ ائتمان التخصمة + اجمالي مبالغ ائتمان الحكومة

(٣) اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل

(٤) اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل

(٥) اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل

(٩) جدول رقم
قياس مبالغ الاستقراض التقدي في الاقتصاد المسمى خلال
الفترة (١٩٧٤ - ١٩٦٥/٦٤) باستخدام
مبالغ اجمالي ائتمان المثل (٤)
(المليون الاولي)

البيان	أوراق مالية	أوراق تجارية	فرض ومبالغ	أوراق خزينة	مبلغ حكومية أخرى	اجمالى ائتمان المثل (١)	اجمالى ائتمان المثل (٢)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المحلي (٥)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المحلي (٥)	مبالغ الاستقراض التقدي (٦)
١٩٦٥/٦٤	٢١١	١	٣٧٨٩	٢١٠	١٣٧٢	١٤٠٤	-	-	-	٢٣٤
١٩٦٦/٦٥	١٢٦	١	٤٤٦٩	٢١٣	١٣٧٢	١٠٥٠	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٧/٦٦	١٢٦	١	٥٢٠	٢٠٧	١٣٧٢	١١٢٣	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٨/٦٧	١٨٤	١	٥٧٧	٢٨٦	١٣٧٢	١١٢٣	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٦٩/٦٨	١٧٩	١	٦٢٧	٣٠٨	١٣٧٢	١٣٤٠	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٠/٦٩	١٥٠	١	٧١٩	٣٥١	١٣٧٢	١٣٤٠	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧١/٧٠	١٥٠	١	٨٣٧	٣٥٧	١٣٧٢	١٣٧٢	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٢	١٢٦	١	٨٣٧	٣٥٧	١٣٧٢	١٣٧٢	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٣	١٢٦	١	٨٣٧	٣٥٧	١٣٧٢	١٣٧٢	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢
١٩٧٤	٨٧٨	-	٨٢٥	٨٢٥	١٣٧٢	٢٤٨٩	١١٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢

المصدر : البنك المركزي المسمى - ائتمان الاقتصادية - اعداد مختلفة - واجداد السجلات

(٢) اجمالي ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل - اجمالي مبالغ ائتمان المثل

جدول رقم (۱۱)

تطور ايرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (١٩٦٥ / ٦٤ - ١٩٧٤) فـى
الاقتصاد المصرى

(بالمليون جنيه مصر)

نسبة التغطية	العجز	الاتفاق	الايراد	البيان
(٤) = (٢)/(١)	(٣) = (١) - (٢)	(٢)	(١)	السنة
%٧٠	٣٥٦ر١	١١٨٤ر٤	٨٢٨ر٣	٦٥/٦٤
%٧٩	٢٤٨ر٩	١٢٠٦ر٥	٩٥٧ر١	٦٦/٦٥
%٨٠	٢٣٩ر٤	١١٩٧ر٧	٩٥٨ر٣	٦٧/٦٦
%٨٦	٣٦٢ر٩	١٩٤١ر٧	١٦٧٨ر٥	٦٨/٦٧
%٨٥	٣٣٠ر٣	٢١٤٦ر٥	١٨١٦ر٣	٦٩/٦٨
%٨٥	٣٤٧ر٢	٢٣٩١ر٥	٢٠٤٣ر٨	٧٠/٦٩
%٨٨	٢٩٥ر٩	٢٤٤٦ر٢	٢١٥٠ر٣	٧١/٧٠
%٩٠	٢٣٣ر٥	٢٣٣٥ر٩	٢١٠٢ر٤	١٩٧٢
%٩٠ر٩	٢٥٥ر٤	٢٨١٥ر٥	٢٥٥٩ر٦	١٩٧٣
%٨٣	٥٩٧ر٣	٣٥٤١ر٧	٢٩٤٤ر٤	١٩٧٤

المصدر :

الفترة (٦٤/٦٥ - ٧٠/٧١) البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية
 أعداد مختلفة .
 الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٤) وزارة التخطيط - تقرير متابعة تقييم النمو
 الاقتصادى لـ ج . م . ع عن عام ١٩٧٤ .

المصدر : الجدول السابق

[illegible]

جسٹریٹریٹ (۱۰)
فیسامسڈل الیمنٹل ٹیچر فی الاتصاد المسی
خلال الفسرة (۱۹۶۵/۶۴ - ۱۹۷۴)

جدول رقم (١٢)
تطور الميزان التجاري طبقاً لأحصاءات الجمارك فـسـى
الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه مصرى)

البيان	اجمالى الواردات (١)	اجمالى الصادرات (٢)	المعجز (٢) - (١) (٣) =	نسبة التغطية (%) (٢) / (١) = (٤)
١٩٦٥/٦٤	٤٠٠م	٢٦٥م	١٣٥م	٦٦ر١
١٩٦٦/٦٥	٤٤٨م	٢٦٤م	١٨٣م	٥٩ر٠
١٩٦٧/٦٦	٣٧٦م	٢٦٣م	١١٣م	٥٨ر٩
١٩٦٨/٦٧	٣٤٥م	٢٥٤م	٩١م	٧٣ر٧
١٩٦٩/٦٨	٢٦١م	٣٠٤م	٤٣م +	١١٦ر٥
١٩٧٠/٦٩	٣٢٤م	٣٣٩م	١٥م +	١٠٤ر٦
١٩٧١/٧٠	٤٠٩م	٣٤٢م	٦٦م	٨٣ر٧
١٩٧٢	٥١٣م	٣٥٨م	١٥٥م	٦٩ر٧
١٩٧٣	٥٤٢م	٤٤٤م	٩٧م	٨١ر٩
١٩٧٤	١١٢١م	٦٥٢م	٤٦٨م	٥٨ر٢

المصدر :

وزارة التخطيط و تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لـ ج م ع -
سنوات مختلفة .

جدول رقم (١٣)
مؤلة الازم القياسىة لنقطة الميعة والاسعار الواردات من الفترة
(١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) فـسـى

البيان	الرمز القياسى (نقطة الميعة) ١٠٠ = ١٩٦٣	الرمز القياسى لاسعار الواردات ١٠٠ = ١٩٦٣	مؤلة التير السنى فى (١)	مؤلة الزيادة السنى فى (٢)	مؤلة الضبط الضخى	مؤلة التير السنى السنى الرمز القياسى (٣) + (٥) =
١٩٦٥/٦٤	١١٨ر٦	١١٤ر٤	-	١م	-	١م
١٩٦٦/٦٥	١٢٧ر٣	١١٦ر٢	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٦٧/٦٦	١٣٠ر٣	١١٢ر٩	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٦٨/٦٧	١٣٢م	١٠٩م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٦٩/٦٨	١٣٧م	١٠٧م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٧٠/٦٩	١٤٥م	١٠٢م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٧١/٧٠	١٥١م	١١٣م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٧٢	١٦٠م	١١٦م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٧٣	١٧٣م	١١٩م	٢م	٢م	٠م	٢م
١٩٧٤	١٩٦م	١٢٢م	٢م	٢م	٠م	٢م

المصدر : عود (١) و (٢) اخذ من كمية كيم و الجمع السابق و ص ١٢ - ١٣
عود (٥) اخذ من الجدول رقم (٩)

النفقات الطبية والتفانية والاجتماعية	الاتصال والمواعلات	الملايين والاف	الاطات والسلع الاستيعابية المعمورة	السكن وسياراته	المسلم والنصارى						الرقم المسلم	التاريخ	
					الغواصة	خضر	الابسان ومستجبتها	الصحف والاساك والبين	البقيل البيضاء	الحبيب والانفحات			البرق التفاني = للتقسيم
١٠٢٠	١١٢٠	١٠٠٩	١٠٠٩	١٠٥٩	١٤٠٩	٨٧٩	٩٨٩	٨٩٩	١٠٥٩	١٠٢٩	٩٩٩	١٠٢٩	١٩٦٨/١٩٦٧
١٠٨٠	١١٢٠	١٠١٩	٩٩٩	١٠٨٩	١٢٠٩	٩٩٩	١٠٢٩	٩٩٩	١٠٤٩	١٠٢٩	٩٩٩	١٠٢٩	١٩٦٩/١٩٦٨
١٠٨١	١١٩٨	١٠٢٣	٩٩٩	١٠٩٩	١٢٠٩	١٠٢٩	١١٢٩	١١١٩	١٠٨٩	١٠٩٩	٩٨٩	١٠٩٩	١٩٧٠/١٩٦٩
١١٣٢	١١٩٨	١٠١٩	٩٩٨	١٠٨٩	١٣٠٩	١١٢٩	١١٤٩	١٢٦٩	١٣٣٩	١٣٣٩	٩٨٩	١١٢٩	١٩٧١/١٩٧٠
١١٧٣	١٢٠٩	١٠٤٩	٩٧٢	١٠٨٩	١٣٨٩	١٢٠٩	١١٩٩	١٣٤٩	١٤٧٩	١٤٧٩	٩٩٩	١٢٠٩	١٩٧٢/١٩٧١
١٢٠٩	١٢١٩	١٠٩٩	٩٧١	١٠٥٩	١٤٤٩	١٢١٩	١٢٢٩	١٤٨٩	١٥٧٩	١٥٧٩	٩٩٩	١٢١٩	١٩٧٣/١٩٧٢
١٢٣٨	١٢٢٩	١١٨٩	١٠٩٩	١٠٢٩	١٥٨٩	١٢٨٩	١٥١٩	١٦٥٩	١٧١٩	١٧١٩	١٢٠٩	١٢٠٩	١٩٧٤/١٩٧٣
١٢٧٧	١٢٣٩	١٢٢٩	١٠٩٩	١٠٢٩	١٨٩٩	١٨٩٩	١٦٨٩	١٨١٩	١٧١٩	١٧١٩	١٢٠٩	١٢٠٩	١٩٧٥/١٩٧٤
١٣٥٩	١٢٣٩	١٣٤٩	١٢٠٩	١٠٧٩	١٧٠٩	٢٤٠٩	١٧٩٩	٢٠٠٩	١٩١٩	١٩١٩	١٢٠٩	١٢٠٩	١٩٧٥ (النصف الاول)

1
3
1

المنطقة	عدد السكان في الحضر	عدد السكان في الريف	إجمالي عدد السكان	بيانات عامة
١٩٦٠	٩٧٠٩٧	١٢٠٣٦٨	٢٠٧٧١٤٩٥	- معدل النمو المتوسط = ٢,٢ ٪ سنوياً
١٩٦٦	١٢٠٣٦٧٨٧	١٧٦٨٧٣١٣	٢٩٧٢٤٠٩٩	- الكثافة السكانية = ٣٦,٣
١٩٦٧	١٢٥٣٠٠٣٠٠	١٧٩٨٩١٩١٢	٣٠٥٢٠٣٩١٢	- معدل المواليد = ٣٥
١٩٦٨	١٢٥٣٠٠٣٠	١٨٢١٥٤٢٢	٣١٨٢٥٤٥٢	- معدل الوفيات = ١٢,٢
١٩٦٩	١٤٠٨٤٣٦٠	١٨٦١٦٨٥٤	٣٢٧٠١٦١٤	
١٩٧٠	١٤٦١٢٦٤٥	١٨٩٦٣٣٤٣	٣٣٥٩٥٥٨٨	
١٩٧١	١٥٢٦٣٣٨٧	١٩٢٥٥٢٠٤	٣٤٥١٨٥٩١	
١٩٧٢	١٥٧٨٩١٧٠	١٩٥٨٥٥٢٩	٣٥٣٦٤٧٠٩	
١٩٧٣	١٦٤٢٣٥١٩	١٩٩١٨٥٠٦	٣٦٣٠٥٥٢٠	
١٩٧٤	١٧١١٠٤٢٦	٢٠٢٥٧١٢٤	٣٧٣٦٧٥٦٠	

جدول رقم (١٦)
تطور الاستهلاك النهائي في الاقتصاد المصري خلال
الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤)

البيان السنة	اجمالي الناتج القومى (١)	اجمالي الاستهلاك النهائى (٢)	نسبة (١)/(٢) (٣)	معدل الزيادة السنوية فى (١)	معدل الزيادة السنوية فى (٢)
١٩٦٥/٦٤	٢١٩١٨	١٧٦٢٢	٨٠ر٤	-	-
١٩٦٦/٦٥	٢٣٨٨٢	١٩٨١٦	٨٢ر٧	٨ر٩ %	١٢ر٤ %
١٩٦٧/٦٦	٢٤٥٨٩	٢٠٠٤٢	٨١ر٥	٢ر٩ %	١ر٢ %
١٩٦٨/٦٧	٢٥٠٩٧	٢١١٦٩	٨٤ر٣	٢ر٩ %	٥ر٦ %
١٩٦٩/٦٨	٢٦٤٨٩	٢٢٥١٣	٨٤ر٩	٥ر٥ %	٦ر٣ %
١٩٧٠/٦٩	٢٩٢٦٩	٢٦٥٦٦	٩٠ر٧	٥ر٥ %	١٨ر٥ %
١٩٧١/٧٠	٣٠٧٧٢	٢٧٧٨٧	٩٠ر٢	٥ر٥ %	٤ر٦ %
١٩٧٢	٣٤٠٣٠	٣١٤٢٠	٩٢ر٣	١٠ر٦ %	١٣ر١ %
١٩٧٣	٣٦٣٤٠	٣٣٥٩٠	٩٢ر٤	٦ر٨ %	٦ر٩ %

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة ، سنوات مختلفة ، بالنسبة للمحورين (١) و (٢)

جدول رقم (١٧)
تطور الانتاجية والاجور بالاسعار الثابتة على المستوى القومى خلال
الفترة (١٩٦٥/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩)
في الاقتصاد المصرى

السنة	٦٥/٥٩	٦٦/٦٠	٦٧/٦١	٦٨/٦٢	٦٩/٦٣	٧٠/٦٤	٧١/٦٥	٧٢/٦٦	٧٣/٦٧	٧٤/٦٨	٧٥/٦٩	٧٦/٧٠	٧٧/٧١	٧٨/٧٢	٧٩/٧٣	٨٠/٧٤
الانتاجية (١) (بالقيمة)	٢١٤	٢٠٨	٢٠٩	٢٢٦	٢٦٠	٢٣٦	٢٣٦	٢٤٤	٢٢٦	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١
اجمالي الاجور بالاسعار الثابتة والملحوق جنيته	٥٤٩	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥	٥٦٥
معدل النمو المتوسط فى (١)																
معدل النمو المتوسط فى (٢)																

المصدر : محمد على عبد النسيم ، العلاقة بين العمالة والنضج ، بحث مقدم للبلد معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٤/٧٣ ، من التخطيط القومى ،
الناشرة : من : ٤٥٨ هـ : ٧١
(٢) انتاجية العمل = القيمة المضافة بالاسعار الثابتة
مجم المال

المراجع

٧٠٢ . المراجع :

أولا : المراجع العربية :

- ١- ابراهيم العيسوي ، " الاسباب الحقيقية للغلاء في مصر " ، مجلة الطبيعة ، ١٢ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- ٢- احمد عبد العزيز الشراوى ، المناهج التحليلية للتضخم (دراسة نظرية) ، مذكرة خارجية رقم ١١٧٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٣- حسن سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للاتجاهات المتغيرة في الدول النامية وقياس الفجوات التضخمية في مصر) ، الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٤- حسن سليم ، دراسة تحليلية للتطورات النقدية خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٠/٦٠ ، مذكرة رقم ١٨١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٥- جهاز تخطيط الاسعار ، اسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في مصر ، مذكرة ٢٤ ، تخطيط الاسعار ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٦- فؤاد مرسى ، " الغلاء المستورد " ، مجلة الطبيعة ، العدد ١٢ ، ١٩٧٤ ، ديسمبر .
- ٧- سعد زكي نصار ، اسعار الغذاء ومشكلة التضخم ، مذكرة ١٢١ ، جهاز تخطيط الاسعار ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٨- صلاح الدين مندور ، دراسة تحليلية للتضخم في ج.م.ع خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٤)

مذكرة ٥٤ ، جهاز تخطيط الاسعار ، القاهرة ١٩٧٦ .

٩- كريمة كريم ، اثر العوامل الخارجية على ارتفاع الاسعار في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر

العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين الذي انعقد في

القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ ، الجمعية المصرية

للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٠- وزارة المالية ، البيان المالي والاقتصادي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة

المالية ١٩٧٦ ، وزارة المالية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

١- Pazos, F., " Economic Development and Financial

Stability, Staff Papers I.M.F.,

Vol. 112, No.2, Oct. 1963

Poddar, A., " Inflation and Economic Growth, The

Indian Journal of Economics, Vol. XVI,

No. 174, Jan. 1964

ثالثا : النشرات الرسمية :

١- الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحصاء ، مختارات من الاحصاءات العامة لج.م.ع.

(٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٧٥/٧٤) .

٢- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٣- البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

٤- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي لج.م.ع ، سنوات مختلفة .

٥- وزارة التخطيط ، حساب الدخل القومي في متابعة النشاط الاقتصادي ، مذكرة ١١٨ .

٦- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة ، سنوات مختلفة .